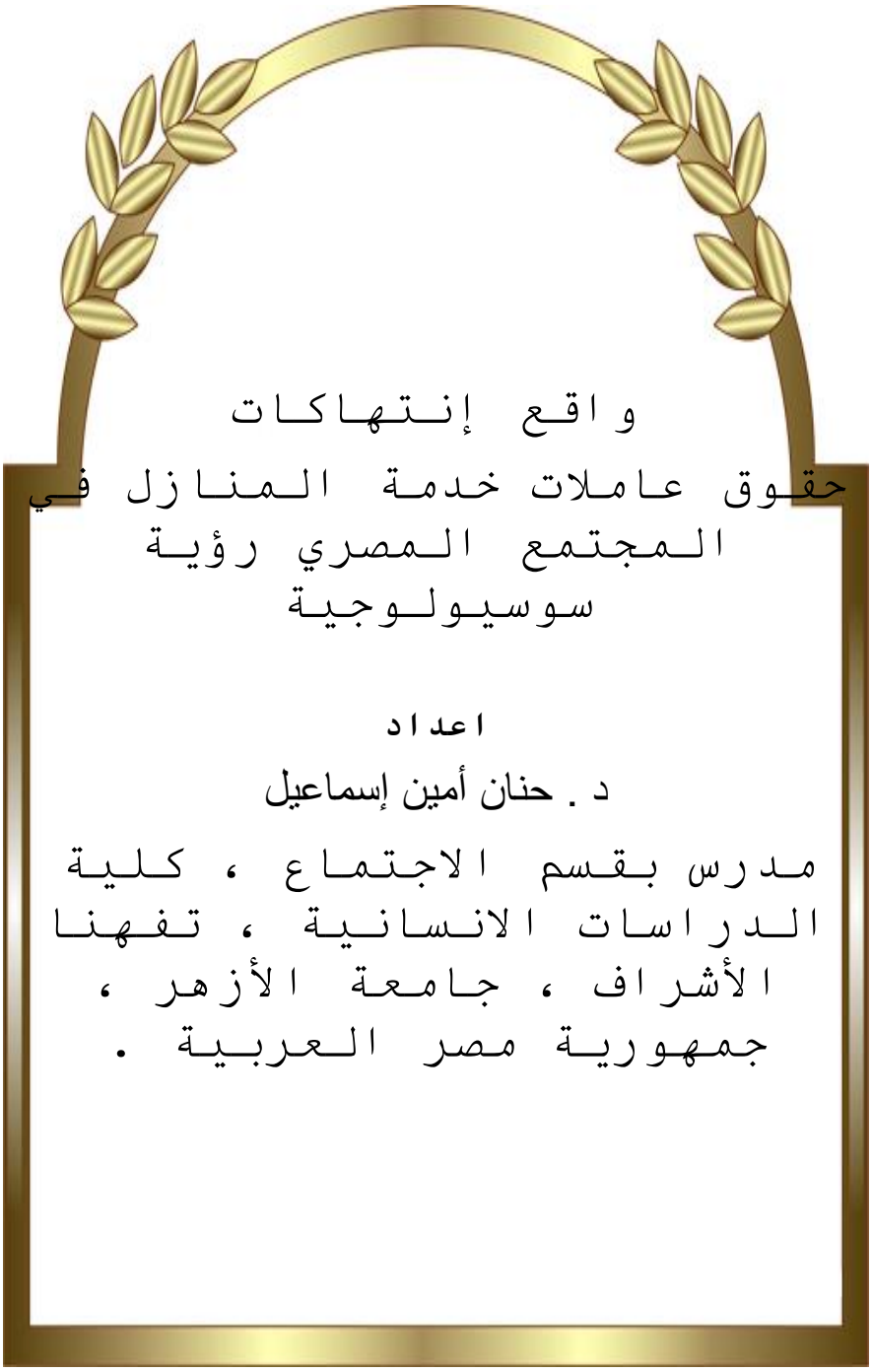

واقع إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل في المجتمع المصري رؤية سوسيولوجية

اعداد

د . حنان أمين إسماعيل

مدرس بقسم الاجتماع ، كلية الدراسات الانسانية ، تفهنا الأشراف ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية .

واقع إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى المجتمع المصرى

رؤية سوسيولوجية

حنان أمين إسماعيل

قسم الاجتماع ، كلية الدراسات الانسانية ، تفهنا الأشراف ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكترونى :hananamin71@hotmail.com

الملخص :

يستدعى كل حديث عن انتهاكات حقوق الإنسان ، بصورها المتعددة ،حديث آخر، قد يكون أكثر أهمية ، حول الظروف والسياقات المجتمعية العامة ، عالمية كانت أم محلية ، التى تفضى إلى تحويل الإنسان إلى طرف ضعيف في علاقة عمل تقوم على اللاتكافؤ ، منتهكة لحقوقه الإنسانية العادلة فى الحرية والمساواة . ولعل من أبرز صور تلك العلاقات القائمة على اللاتكافؤ، والتي قد تفضي إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات ، مجال الخدمة المنزلية .حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أوضاع عاملات خدمة المنازل فى مصر، والوقوف على بعض الإنتهاكات التى قد يتعرضن لها ، وكذا معرفة الأسباب التى تقف وراء تلك الإنتهاكات ، ومدى مساهمة جمعيات حقوق الانسان فى التصدى لها ، والتحقق من موقف القانون ازاء أوضاع عاملات خدمة المنازل فى مصر، ومن ثم طرح مقترحات من أجل التصدي لما قد يتعرضن له من انتهاكات واعتمدت الدراسة فى منهجيتهاعلى المنهج الوصفى التحليلى لدراسة الواقع الفعلى للمشكلة ، وتقصى أسبابها وعرض سبل مواجهتها معتمدة فى تطبيق هذا المنهج على دليل المقابلة شبة

المقننة على عينة من عاملات خدمة المنازل ، بالإضافة إلى عينة من مسؤولى جمعيات ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية من أجل التطبيق الميدانى ، والذين عملوا بشكل مباشر على ملف إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود تقديرات أو إحصاءات رسمية يمكن الإرتكان إليها لمعرفة حجم العمالة المنزلية فى مصر، و تعرض العديد من عاملات خدمة المنازل لأنواع متباينة من الإنتهاكات المادية والمعنوية ، كما أن الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السبب الرئيس وراء إنخراط النساء فى الخدمة المنزلية ، و استبعاد العمالة المنزلية من قانون العمل ، وعدم وجود مظلة اجتماعية وصحية وحماية قانونية لهم . كما أفادت نتائج المقابلات ضرورة تضافر جهود الدولة ومنظمات المجتمع المدنى من أجل التصدى للإنتهاكات التى قد تتعرض لها العمالة المنزلية ، وضرورة تقنين أوضاعها فى القانون المصرى .

الكلمات المفتاحية :عاملات المنازل – الإنتهاكات – حقوق الإنسان – قانون العمل – المنظمات غير الحكومية.

The reality of violations of the rights of domestic workers in the Egyptian society: Sociological View

Hanan Amin Ismael
Al-Azhar University, Faculty of Humanities Studies, Sociology Department, Tafahna Alashraf, A.R.E.
E-Mail: hananamin71@hotmail.com

Abstract:
Every study to violation of human rights still needs another one, may be more important about the general societal context, global and local, that involve any human being in unequal work relationship, in violation to his human rights in freedom and equal. The clearest case of this relation represents in the house workers; especially women. This study aims to identify the situation of domestic workers in Egypt, identify some violations that they may be exposed to, as well as the reasons behind these violations, and the extent to which human rights associations contribute to addressing them, and verify the position of the law on the situation of house workers in Egypt, and then put forward proposals in order to address the violations they may be exposed to. The study relied on the analytical description method to study the actual reality of the problem, and to investigate its causes and present ways to address it, based on the semi-structured interview on a sample of house workers, in addition to a sample of officials of some human rights associations and non-governmental organizations for field application who worked directly on the violations of the rights of house workers in Egypt.
The most important results are: There is lack of official estimates or statistics can be used to know the size of domestic labor in Egypt. Many domestic workers are subjected to varying types of material and moral abuse.

Poverty and poor economic and social conditions are the main reason behind the involvement of groups of women in domestic service. Excluding domestic workers from the labor law, and the absence of a social and health umbrella and legal protection for them. The results of the interviews indicated the need to join the efforts of the state and civil society organizations in order to address the violations that may be experienced by domestic workers, and the need to legalize their status in the Egyptian law.

Keywords: House workers, Violations, Human rights, Labor law, NGOs

مقدمة

يستدعى كل حديث عن انتهاكات حقوق الإنسان، بصورها المتعددة، حديث آخر، قد يكون أكثر أهمية ، حول الظروف والسياقات المجتمعية العامة ، عالمية كانت أم محلية ، التى تفضى إلى تحويل الإنسان إلى طرف ضعيف في علاقة عمل تقوم على اللاتكافؤ ، منتهكة لحقوقه الإنسانية العادلة فى الحرية والمساواة . ولعل من أبرز صور تلك العلاقات القائمة على اللاتكافؤ، والتي قد تفضي إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات، مجال الخدمة المنزلية.

هذه الانتهاكات التي يمكن تتبعها من خلال ما قد تكشف عنه بعض وسائل الاعلام ، وكذا ما قد يتم تداوله من قضايا بالمحاكم ، خاصة الانتهاكات الصارخة المتعلقة بالإنتهاك البدني تحديداً ، فضلاً عن اهتمام متزايد لدى بعض منظمات حقوق الانسان بهذه الفئة من العمالة تحديداً.

لقد تنامت ظاهرة خدم المنازل في مصربسبب تدني الظروف الاقتصادية للعديد من الشرائح والفئات الاجتماعية ، الأمر الذي إنعكس بدوره على مستوى معيشة هذه الشرائح والفئات التي لم تجد بديلاً عن العمل في مجال الخدمة المنزلية ، حيث تتعدد الأدوار التي يمكن أن يقوم بها عمال الخدمة المنزلية . ونظراً لطبيعة هذه المهنة وخصوصيتها ، فقد تتعرض العاملات – تحديداً– بمجال الخدمة المنزلية إلى العديد من المخاطر والانتهاكات ، والتي يساعد على وقوعها انخفاض مستوى الوعي بها لديهن من ناحية ، وعدم الاعتراف القانوني بحقوقهن في قانون العمل ، كعاملات خدمة منزلية لا يدرج عملهن ضمن هذا القانون من ناحية أخرى .

إشكالية الدراسة .

تتعرض بعض النساء العاملات فى المنازل إلى العديد من الإنتهاكات فى ظل غياب حقوقهن القانونية، وذلك على الرغم من إطلاق دعوات من منظمات حقوقية تطالب بتنظيم أوضاعهن وحصولهن على حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية. حيث تتكرر – منذ سنوات طويلة – المطالب والمبادرات من أجل تنظيم عمالة خدم المنازل، وفى هذا الصدد يقول "الدكتور كمال عثمان، خبير تشريعات العمل بالأمم المتحدة سابقاً: "إن مصر لا تمتلك إحصائية دقيقة خاصة بالعمل فى مجال خدم المنازل نتيجة غياب نصوص قانونية تحمى وتصون حقوقهن على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والنفسى". (https://www.youm7.com) 1

وفى السياق ذاته ، تشير بعض تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة العاملات فى مجال الخدمة المنزلية تجاوزت تقريباً ٨٣ % من إجمالى العاملين فى هذا المجال على النطاق العالمى. (2) http:www.ilo.org

هذا فضلاً عن كونها أيضاً قضية ذات أبعاد اجتماعية ، حيث نجد أن بعض العاملين ضمن هذه الفئة تخجل من أن تبوح بوظيفتها وتعتبرها مهنة مُهينة لكرامتها . كما أن حجم الإنتهاكات التى يتعرضن لها مقلق للغاية ، وذلك وفقاً لبيان صادر عن مبادرة " من أجل بيئة عمل آمنة للنساء " .

كما أكدت على ذلك الدكتورة هبة هجرس ، عضو لجنة التضامن الاجتماعى بالبرلمان فى تصريحات لها فى هذا الشأن: " أن هذه الفئة لا تدخل تحت مظلة قانون العمل ؛ لغياب صفة الرسمية التى تجمع العاملة وصاحب أو صاحبة العمل بسبب عدم إبرام عقد بين الطرفين (٣) (https://www.dw.com)

ووفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٩ فقد بلغت نسبة الأفراد الذين وقعوا تحت وطأة العمل الجبرى ٢٤.٩% مليون نسمة ، وأن أكثر من يخضعن للعمل الجبرى هن النساء والفتيات ، حيث يشكلن نسبة ٦٣% من الضحايا ، وتتعدد أشكال الإجبار التى تعانى منها الضحايا تحت وطأة العمل الجبرى ، حيث نجد أن ٢٤% تعرضوا لحجب الأجور أو التهديد بوقفها ،هذا بالإضافة إلى ١٧% تعرضوا لتهديدات ضد الأسرة. International (Labor Organization 2019) 4

ورغم الإهتمام المتزايد بتناول ظاهرة خدم المنازل فى بعض الدول العربية بشكل عام وفى مصر على وجه الخصوص فى الفترة الأخيرة ، إلا أن هناك حالة من الغموض وعدم التحديد فيما يتعلق بحقوق هذه الفئة اجتماعياً واقتصادياً ، فضلاً عن إستقرارهن النفسى حتى الأن فى مصر، وذلك من حيث الأعداد والنسب ، وأنواع الإنتهاكات المتعددة التى تقع هذه الفئة ضحية لها . ما هو متاح فى الوقت الراهن مجموعة من الحالات المتفرقة ، ذات الطابع الفردى ، والتى يتم التعرف عليها كلما تفاقمت إلى حد وصولها إلى أقسام الشرطة والمحاكم بدرجاتها المتعددة ، وهى الحالات التى تعرض لها الصحافة وتفرد لها مساحات من الإهتمام الذى يثير الرأى العام ، أما ما خفى من تلك الإنتهاكات فهو بالتأكيد أعظم وأشد خطراً ، بيد أنه لا يجد سبيلاً نحو النشر والإعلام . ونتيجة لهذه الحالة من الغموض ، وعدم وجود دراسات ميدانية تتاح من خلالها البيانات والمعلومات الموثقة ، يصير السؤال – فى هذا الشأن – معلقاً . **ومن ثم تتحدد إشكالية الدراسة فى تساؤل رئيس مؤداه: ما طبيعة الانتهاكات التى تتعرض لها عاملات الخدمة المنزلية في مصر، وماسُبل مواجهة هذه الانتهاكات بمستوياتها المتعددة والمختلفة؟**

إشكالية تحتاج إلى نقاش معمق ، وهو النقاش الذى يستلزم وضع مشكلة انتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى سياقها المجتمعى ، حتى تكتسب معانيها ودلالاتها بعمقٍ وشمولٍ أكبر .

ومحاولة لمعالجة هذه الإشكالية إزاء إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام :-

أولاً- القسم الأول منهجى : ويتناول عرض الإشكالية وأهميتها ومفاهيم الدراسة ، إضافةً إلى المنهجية المستخدمة.

ثانياً – القسم الثانى نظرى : ويتضمن الاطار النظرى للدراسة .

ثالثاً- القسم الثالث تطبيقى : ويشمل الجانب الميدانى للدراسة من حيث عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها.

أولاً – الاطار المنهجى للدراسة :

(أ) أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى محاولتها تسليط الضوء على مشكلة إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل ، التى تجاوزت – فى السنوات الأخيرة – قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الانسان وأصبحت أحد المشكلات الاجتماعية ، التي تحتاج إلى إجراء البحوث العلمية ، السوسيولوجية تحديداً ، تجاوزاً لمجرد تناولها على المستوى الاعلامي الصحفي ، والذي قد يفتقر إلى أساليب البحث العلمي وأدواته الأكثر ضبطاً وإحكاماً وموضوعية. كذلك تبدو أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على أسبابها وعواملها المرتبطة بالظروف الاجتماعية للعاملات بالخدمة المنزلية ، والموقف الراهن لهذه الفئة في ظل قوانين العمل في مجتمعنا المصري ،

فضلاً عن محاولة طرح المقاربات الملائمة لمعالجتها على المستويات الممكنة كافة.

(ب) أهداف الدراسة :

١- الوقوف على أهم المشكلات المتعلقة بعاملات خدمة المنازل .

٢- التعرف على بعض أنواع الإنتهاكات التى تتعرض لها عاملات خدمة المنازل .

٣- معرفة الأسباب التى تقف وراء إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل .

٤- مدى مساهمة منظمات حقوق الإنسان فى التصدى لجريمه إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل .

٥- التحقق من موقف القانون حول أوضاع عاملات خدمة المنازل، وما قد يتعرضن له من إنتهاكات .

٦- طرح بعض المقترحات من أجل مواجهة هذه المشكلة .

(ج) تساؤلات الدراسة :

١- ما المقصود بعاملات خدمة المنازل ؟

٢- ما الأسباب التى تقف وراء إنتشار ظاهرة عاملات خدمة المنازل ؟

٣- ما نوعية الإنتهاكات التى تتعرض لها عاملات خدمة المنازل ؟

٤- ما الوسائل المتبعة للتعرف على الإنتهاكات التى يتعرضن لها عاملات خدمة المنازل ؟

٥-ما دورالمنظمات غير الحكومية والآليات المتبعه لحصول عاملات خدمة المنازل على حقوقهن المنتهكة ؟

٦- ما الوضع القانونى لعاملات خدمة المنازل فى مصر والقوانين التى تتعاطى مع الإنتهاكات التى يتعرضن لها وفرض العقوبات المناسبة ؟

(د) الإجراءات المنهجية للدراسة :

(١) منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بالمنهج الوصفى التحليلى .

(٢) عينة الدراسة :

(أ) الخصائص:

تم إختيار عينتان لهذه الدراسة بالطريقة العمدية ، الأولى من عاملات الخدمة المنزلية ، وتمثلت خصائصهن في التالي: عاملات ، مصريات تحديداً ، فى خدمة المنازل . يعملن في هذه المهنة بشكل مستديم مدة لا تقل عن خمس سنوات. يقعن فى الفئة العمرية من ٢٠ – ٥٥ عاما. تعرضن لإنتهاكات متباينة ، شخصية وجسدية ومعنوية . وقد بلغ حجم هذه العينة ١٢ حالة .

أما العينة الأخرى فهى من مسؤولات بعض الجمعيات الأهلية التي تنشط في مجال الدفاع عن حقوق المرأة بشكل عام ، ومواجهة الانتهاكات التي قد تتعرض لها ، ولديهن اتصال مباشر بمشكلات العمالة المنزلية .

(ب) مبررات الإختيار: تمثلت عينة الدراسة الأولى فى أنهن من حيث السن أكثر قدرة على التعبير عما تعرضن له من إنتهاكات فضلآ عما ممرن به

من تجارب مهنية فى مجال خدمة المنازل ، وقد وقع الإختيار على المؤسسات غير الحكومية لما لها من نشاط اجتماعى داخل المجتمع بشكل عام ، وتبنى رؤية العمل الجماعى والتشاركى فيما بينهم ، وعلى وجه الخصوص المبادرات والمساعدات فيما يتعلق بملف إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر ، ومساعدة الباحثة فيما يخص توفير عينة من العاملات فى خدمة المنازل اللاتى تعرضن لإنتهاكات متباينة لتمثل عينة الدراسة الأولى.

(٣) أدوات الدراسة :

تمثلت أدوات الدراسة فى دليل مقابلة شبه مقننة مع عينة من العاملات بخدمة المنازل ، بالإضافة إلى دليل مقابلة شبه مقننة يُطبق على المسؤولين العاملين فى الجمعيات غير الحكومية المختارة .

(٤) مجالات الدراسة :

(أ) المجال المكانى : جمعيات ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية منها (مؤسسة المرأة الجديدة بالجيزة المشهرة برقم٢٠١٤ لسنة ٢٠٠٤ التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى – الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بحلوان المشهرة برقم ٦١٤٣ لسنة ٢٠٠٥ التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى – جمعية النشاط النسائى بشبرا المشهرة برقم ١٢١٩ لسنة٢٠٠٣ التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى .

(ب) المجال البشرى : المسؤولين من العاملين فى جمعيات ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية السابق ذكرها ، والذين عملوا بشكل مباشر على ملف إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر، وهن الأستاذة / مى

صالح عضو مجلس أمناء مؤسسة المراة الجديدة –الأستاذة/ زينب خير رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – الأستاذة / هدى عوض رئيس مجلس إدارة جمعية النشاط النسائى ، بالإضافة إلى عينة من النساء العاملات فى خدمة المنازل والتى تتعامل معهن هذه الجمعيات .

(ج) المجال الزمنى : فترة العمل منذ بداية العمل الميدانى ١٨ /١/٢٠٢٠ حتى الإنتهاء منه ١٥/٢/٢٠٢٠

ثـانـيـاً – الاطار النظري للدراسة :

فى اطار تفسير ظاهرة إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر سوف تركز الدراسة على **نظرية إشباع الحاجات الأساسية** ،. حيث تستند النظرية على بناء فلسفي عند (بورديو) ، تنظر إلى حدوث الإنتهاكات ضد الأفراد على أنها نتيجة طبيعية لعدم إشباع إحتياجات الأفراد الأساسية ، مثل كالطعام والشراب ، والكساء ، والسكن ، والعمل .. وغيرها من إحتياجات اجتماعية واقتصادية، والتى قد تدفع الفرد إلى تقبل ما قد يوجه إليه من إنتهاكات لحقوقه الإنسانية ، ومن ثم يرى أصحاب هذه النظرية أن أى إنتهاكات تمارس عنف ضد الفرد تكون نتيجة طبيعية لنظرية الحاجات [٥] (Human Rights Watch, July 2006, p: 28).

وتتجه الحلول فى هذا الشأن بوضع سياسات خاصة لتوفير إحتياجات الأفراد وهو ما يتطلب توفيرالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعمل على تحقيق هذه الإحتياجات الأساسية .

وانطلاقاً من هذا الاطار النظري تسعى الدراسة إلى مفهوم عاملات خدمة المنازل ، ثم إستعراض لبعض الأدبيات ذات الصلة ، ومن ثم عرض نماذج لحالات إنتهاكات حقوق خدم المنازل (من واقع التقارير الدولية) ، تليه مناقشة حالة إنتهاك حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر، ونختتم بإستعراض جهود منظمات المجتمع المدنى فيما يخص عاملات خدمة المنازل.

أ- مفاهيم الدراسة :

نعرض فيما يلي لعدة تحديدات وتعريفات للخدمة المنزلية ، وعاملات الخدمة المنزلية ، ومن ثم نضع التعريف الاجرائي للدراسة والمتعلق تحديداً بعاملات الخدمة المنزلية.

١- تعريف العمل المنزلى وفقاً للتصنيف الدولى الموحد للمهن :

هو التدبير المنزلى ويتضمن إعداد الطعام وكافة الأعمال المنزلية وتقديم الرعاية الشخصية إلى من يحتاجونها فى منازلهم بسبب مرض جسدى أو عقلى أو إعاقة أو شيخوخة (٦ مكتب العمل الدولى ٢٠١٠)

٢- التعريف القانونى للعمالة المنزلية :

هو المرأة العاملة التى تقوم بصفة دائمة وإعتيادية ، بإنجاز أشغال مرتبطة بالبيت أو بالأسرة ، مقابل الحصول على أجر ، سواء أكان ذلك لدى مشغل واحد أو أكثر. (٧ القطب ٢٠١٩)

التعريف الإجرائى لعاملات خدمة المنازل :

بناء على ما سبق ، نحاول التوصل إلى تعريف إجرائى ملائم للدراسة ومحقق لأهدافها فيما يتعلق بالعاملات فى مجال الخدمة المنزلية وتعرضن لانتهاكات حقوقية متباينة، وذلك على النحو التالي :

هن النساء اللاتى يقمن بأداء الأعمال المنزلية المختلفة ، كأعمال النظافة واعداد الطعام ورعاية الأطفال والمسنين لدى الغيرمقابل أجر، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ – ٥٥ عاماً ، ولا تقل مدة ممارستهن هذه المهنة عن خمس سنوات ، وتعرضن لإنتهاكات متباينة جسدية ومعنوية ومادية مسجلة لدى الجمعيات والمنظمات الحقوقية الأهلية ذات الصلة .

ب- الدراسات السابقة .

نستعرض فى هذا الجزء من الدراسة بعضاً من التراث البحثى الذى تناول ظاهرة العمالة المنزلية بشكل عام وعلى وجه الخصوص النساء العاملات فى مجال خدمة المنازل ، وما قد يتعرضن له من إنتهاكات متباينة :

منها دراسة) ((٨محمد القطب ٢٠١٩)خصوصية التنظيم القانونى لعمل المرأة فى مجال الخدمة المنزلية). حيث هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على التنظيم القانونى لعمل المرأة فى مجال الخدمة المنزلية من خلال بيان موقف التشريع المصرى وتشريعات دول مجلس التعاون الخليجى من تفشى ظاهرة خادمات المنازل لبحث الضمانات التى توفرها هذه التشريعات لتنظيم عمل المرأة فى هذا المجال ، ومدى الحماية القانونية لحقوق المرأة الخادمة ، وإعتمدت الدراسة فى منهجيتها على المنهج الوصفى التحليلى وإستخدام الدراسة المقارنة ، وتوصلت الدراسة إلى تعرض المرأة الخادمة لإنتهاكات عدة ، ووجود نقض تشريعى فى بعض البلدان التى تنتشر بها ظاهرة العمالة المنزلية .

وتأتى (دراسة الشبكة الإيفوارية للدفاع عن حقوق الطفل والمرأة، وهي منظمة غير حكومية، حيث أجرت مسحا ميدانيا في عشرة بلديات فى ابيدجان ٢٠١٧) ،[٩](https://www.albawabhnews.com/271) وكشفت هذه **الدراسة** أن ما يقرب من ربع العاملين في هذه الخدمة هم من القصر ويصل متوسط الراتب اليومي إلى نحو يورو واحد يوميا، علما بان المرأة أو الفتيات يشكلن ٨٥% من نسبة هذه العمالة.وأوضحت الدراسة أيضا أن غالبية الفتيات المراهقات يتجهن إلى العمل في المنازل لعجز آبائهن عن دفع مصاريف الدارسة، ويعشن حياة قاسية إذ أن ساعات العمل ممتدة ولا يتخللها أوقات للراحة علاوة على الحرمان والعنف الجسدى والجنسى الذى يمارس بحقهن بصفة شبه يومية..

وفى هذا الإطار كشفت (دراسة حديثة أنجزها الائتلاف الجمعويفي ماي بالمغرب ٢٠١٢) [١٠](https://www.albawabhnews.com) من أجل حظر تشغيل الخادمات القاصرات، أن عدد الخادمات القاصرات بالمغرب يتراوح بين ٦٦ و٨٨ ألفا، وتشير الدراسة إلى أن ٤٩% من الخادمات القاصرات إنقطعن عن الدراسة، و٣٠% لم يسبق لهن أن عرفن المدرسة ، و٢١% يواصلن دراستهن ويعملن في العطلات . تأمل الظاهرة يكشف عن مفارقات عديدة: المرأة تتحول فيها أحيانا من ضحية إلى جلاد تجاه إمرأة أخرى من نفس النوع، وموروث ثقافي بمرجعية تكرس العبودية التي عادت في القرن الواحد والعشرين لتطل بوجهها البشع من جديد ، وتتبع المسار التاريخي للظاهرة يؤكد غياب إرادة حقيقية في معالجة هذه الظاهرة لأسباب كثيرة قد يكون من بينها التطبيع معها

وهناك دراسة استكشافية حديثة حول العاملات فى خدمة المنازل فى مصر، والتى أعدها (راى جوردينى وياسمين أحمد ٢٠١٠) [١١] (https://www.almasryalyoum.com/news/details/47926) الصادرة عن مركز دراسات اللاجئين والهجرة بالجامعة الأمريكية بالتعاون مع هيئة تيردى زوم ، والسفارة السويسرية بالقاهرة والتى تعد الأولى من نوعها ، حيث تم إختيار محافظات القاهرة الكبرى والفيوم وأسيوط والمنيا والفيوم لتكون عينة البحث.، وإعتمدت على تطبيق دليل المقابلة ليكون اداة لجمع البيانات ، وفى منهجيتها إعتمدت على بحوث ميدانية، استمرت ستة أشهر من يناير إلى يونيو. وركزت على الإناث اللاتى تقل أعمارهن عن ١٦ عاما ، وعن بعض الإنتهاكات التى يتعرض لها خدم المنازل أوضحت الدراسة عدم وضوح مدى حجم العاملات فى خدمة المنازل ضمن تقديرات ظاهرة عمالة الأطفال بشكل عام، مرجعة الأمر فى ذلك إلى استبعاد البنات العاملات فى خدمة المنازل من قوانين العمل بما يجعل هذه الفئة العاملة غير معترف بها.ولفتت الدراسة إلى أنه على الرغم من اعتبار العمل المنزلى أحد أسوأ أشكال عمالة الإناث فى مصر، فإنه تم استبعاد العاملات فى خدمة المنازل عمدا من قانون العمل المصرى فى مادته الرابعة من القانون رقم ١٢، والذى ينص على عدم سريان نصوص هذا القانون على عمال الخدمات المنزلية، بما ترتب على ذلك زيادة تعرض خادمات المنازل لسوء المعاملة، والحرمان، والاستغلال على أساس النوع والسن والطبقة الاجتماعية، بما يجعلهم أكثر الفئات تعرضا للمخاطر والانتهاك ، وبناء على استقراء البيانات التى خرجت بها الدراسة، فإنه على مستوى المناطق الريفية فى المحافظات الثلاث، والتى تضم مليون أسرة، يحتمل أن يكون هناك ٣٥٠٠٠ من الفتيات العاملات فى خدمة المنازل فى تلك المناطق الريفية وحدها، مع إضافة النسبة نفسها

للمناطق الحضرية فى المحافظات الثلاث، فسيكون لدينا ما يقرب من ٥٣٠٠٠ من البنات العاملات فى خدمة المنازل من عدد السكان البالغ ١٣.٣ مليون أسرة.وأشارت الدراسة إلى أن هذه النسبة تخص محافظات عينة الدراسة فقط لأنها دراسة استكشافية .

فى حين كانت الدراسة الصادرة عن الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أعدها (نادية حليم – وزينب خير بعنوان (عاملات المنازل فى مصر – الخصائص – المشكلات – الحلول ٢٠١٠) [١٢] وإعتمدت الدراسة فى منهجيتها على المنهج الوصفى التحليلى ، وتبنت دليل المقابلة كأداة لجمع البيانات، وتم إ ختيارعينة الدراسة من المسؤلين – المخدومين – مكاتب التخديم – العاملات ، وعن أهم نتائج الدراسة فكانت : التعرض للإهانة والتحقير والنظرة الدونية من المخدومين وأبنائهم بنسبة ٦٤ % بالإضافة إلى كثرة العمل بنسبة ٥٢ % كما أوضحت الدراسة تعرض العاملات لإيذاء بدنى شديد – ضرب وتعذيب – تحرش جنسى – إصابات شديدة ناتجة عن العمل مثل الحروق بالإضافة إلى عدم تلقيهن رعاية صحية سليمة .

وعن دراسة (محمد العبيدى ، وعبدالله الخليفة ٢٠٠٧)[١٣] بعنوان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمجرافية للاسر المستخدمة للعمالة النسائية والمنزلية دراسة ميدانية ، حيث تسعى الدراسة التعرف على تأثير مجموعة من المتغيرات التى تعكس خصائص الأسرة فى ظاهرة إستخدام الأسر للعمالة المنزلية النسائية فى المجتمع السعودى بمدينة الرياض ، وتمثلت عينة الدراسة فى مجموعة الأسر السعودية المقيمة فى مدينة الرياض عام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م وإعتمدت على منهج المسح الاجتماعى وتوصلت

إلى إرتباط وجود خادمة أو أكثر لدى الأسر بالمساكن الحديثة بنسبة تفوق المساكن التقليدية حيث بلغت الأولى ٢٩.٤% فى حين كانت الثانية ١٠.٥% هذا وكما توصلت الدراسة إلى تأثر الظاهرة طردياً بالمستويات التعليمية لكلآ من الزوجين .

– فـــى ذات الســـياق أشـــارت (دراســـة خليجيـــة رســـمية ٢٠٠٤) (https://www.alarabiya.net) [١٤] إلـى أن مـا يربـو علـى مليـونين مـن خادمـات المنـازل فـي دول الخلـيج العربيـة يمارسـن أعمـالهن بـدون غطـاء قـانوني ويواجهن مشكلات متعددة في مقدمتها سوء المعاملة والانتهاكات الجنسية اضافة الى عدم دفع الرواتب او التأخر في دفعها. هذا بالإضافة إلى دراسة رسمية قُدمت الى وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج أن هناك جوانب سلبية للخادمات على المجتمعات الخليجية. حيث قام بإجراء الدراسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج وإتفق الوزراء على توصية لتنظيم ملتقى لمناقشة واقتراح الآليات والإجراءات الكفيلة بمعالجة المشكلات التي تواجه العمالة المنزلية في دول مجلس التعاون ، وإعداد مشروع قانون مرجعي موحد لهذه العمالة ، وأشارت الدراسة أن العمالة المنزلية لا تخضع لقانون العمل في أي من دول مجلس التعاون الخليجي الست ، والدولة الوحيدة التي تملك قانونا خاصا بهذا الشان هي الكويت غير أنه فشل في وقف الاعتداءات على الخدم وأكدت الدراسة أن الضرب من قبل المخدوم ، وعدم مراعاة إنسانية الخدم إضافة الى التحرشات الجنسية وهتك العرض تأتي في مقدمة المشاكل التي تواجهها الخادمات، ومن المشاكل الأخرى عدم دفع الرواتب أو التأخر في دفعها وتكليف الخادمات ببعض الأعمال التي تفوق طاقاتهن .

تعليق عام

فى بداية الحديث نوضح مدى إستفادة الدراسة الراهنة من التراث البحثى الذى تم عرضه وذلك على المستوى التأصيلى والمنهجى والميدانى فيما يخص الوقوف على أسباب المشكلة وتداعياتها على النساء العاملات فى مجال خدمة المنازل ، والنظر إلى العمل فى خدمة المنازل على أنه ذات أبعاد ثلاثة مركبة حيث يختلط منها البعد الاجتماعى بالبعد الاقتصادى والقانونى ، ومن ثم كان لابد من محاولة إيجاد حلول لمواجهة الانتهاكات التى تتعرض لها هذه الفئة من النساء العاملات فى مجال خدمة المنازل ، وذلك من خلال إجراء دراسة اجتماعية تقدم رؤية سوسيولوجية تستهدف فهم المشكلة من حيث طبيعة الإنتهاكات وأسبابها وسبل مواجهتها وبعد عرض الدراسات السابقة نجد أن ظاهرة إنتهاكات حقوق خدم المنازل لا تقف عند مجتمع بعينه وإنما توجد فى دول ومجتمعات مختلفة وهى ظاهرة فى التزايد المستمر وتأخذ أشكال كثيرة من بينها عمل الفتيات منذ الصغرفي المنازل بسبب الفقر الشديد وتتجاهلها الدراسات والأبحاث الميدانية لسبب غير معلوم ، وترى الدراسات أن ظاهرة عمل الفتيات في المنازل المصرية تتزايد بشكل مخيف ، ولا يوجد إحصائيات موثقة عن عدد المتورطين في هذا ، وكشفت الدراسات عن تفاقم ظاهرة إنتهاكات حقوق خدم المنازل حيث وجد أنها ظاهرة تتزايد كل يوم في مصر، ومن ثم فإن هذا القطاع ، لا تغطيه قوانين العمل الحالية أوالمستقبلية ، كما لا يوجد لهن أي حماية صحية أو اجتماعية مما يجعلهن أكثر الفئات ضعفاً ، وأكدت الدراسات أن الفتيات العاملات في المنازل تتعرضن للاعتداء الجنسي ، والعنف ، والإذلال ، وأشكال أخرى من سوء المعاملة ، وأغلبهن حُرمن من التعليم الأساسي واللعب والاستمتاع

بطفولتهن ، وأرجعت الدراسات سبب عمل الفتيات إلى الفقر الشديد الذي غالبا ما يصيب الأسر الريفية بصورة كبيرة، حيث قالت "أن الفقر والحرمان الذي إنتشر في الأسر الريفية بصورة مخيفة يدفع الأباء إلى إرسال بناتهن للعمل في المنازل، وأن هناك كثير من الأسر تعتمد في حياتها على ما تجنيه من وراء عمل بناتهن . كما أكدت الدراسات أن الأسرة التي تعتمد على عمل بناتها في توفير أساسيات الحياة تعاني من إنتهاك حقوقها فليس لديها فرصة للعمل في وظائف لائقة أو إسكان جيد أو خدمات صحية وتعليمية ، وغالبية الفتيات تعانين من نقص التغذية ، ويفترسهن الجهل . هذا وكما أكدت الدراسات أن عمل الفتيات في المنازل يعفي الآباء من تلبية إحتياجاتهن ، في الوقت نفسه يكون مصدر دخل لإعالة الأسرة ، وبالنسبة لثقافة تلك الأسر فإن العمل المنزلي أفضل بكثير من العمل بالدعارة أو السياحة الجنسية ، وهذا ما أشارت إليه الدراسات السابقة ، ومن ثم فقد أوصت الدراسات بضرورة حصر أعداد الفتيات العاملات في المنازل ، ووجود تشريع للحفاظ على حقوقهن لتحقيق العدالة الاجتماعية والديموقراطية ، خاصة أن الحكومة مسؤولة عن وضع سياسات اجتماعية جيدة تضمن حقوقهن وتقدم لهن الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية المناسبة . ومما لا شك فيه فقد إستفادة الدراسة الراهنة من التراث البحثى الذى تم عرضه وذلك على المستوى التأصيلى والمنهجى والميدانى فيما يخص الوقوف على أسباب المشكلة وتداعياتها على النساء العاملات فى مجال خدمة المنازل ، والنظر إلى العمل فى خدمة المنازل على أنه ذات أبعاد ثلاثة مركبة حيث يختلط منها البعد الاجتماعى بالبعد الاقتصادى والقانونى ، ومن ثم كان لابد من محاولة إيجاد حلول لمواجهة الانتهاكات التى تتعرض لها هذه الفئة من النساء العاملات فى مجال خدمة المنازل ، وذلك

من خلال إجراء دراسة اجتماعية تقدم رؤية سوسيولوجية تستهدف فهم المشكلة من حيث طبيعة الإنتهاكات وأسبابها وسبل مواجهتها.

ج- نماذج لحالات إنتهاكات حقوق خدم المنازل (من واقع التقارير الدولية):

كما سبق أن ذكرنا – فى التعريف الإجرائى – ليس كل من يعمل فى مجال الخدمة المنزلية يُعرف كضحية من ضحايا الإتجار بالبشر ؛ وإنما نحن نتحدث عن أسوأ أنواع ودرجات افستخدام (الإستغلال) ، وهو سوء الإستخدام الإجرامى لمن يعملون فى الخدمة المنزلية . هذه الممارسات الإجرامية التى تنطوى بدورها على درجات ومستويات متعددة للإنتهاك اللا إنسانى ، والذى يصل فى نهايته حد تشيؤ الإنسان ، أى أن يتحول هذا الإنسان إلى مجرد شئ تتم المتاجرة به قسراً ، ودون إرادة منه .

وفى هذا الصدد، يوصف تقرير مرصد حقوق الإنسان (HRW) طبيعة هذه الإنتهاكات حيث " يحدث سوء إستخدام ضدد خدم المنازل عادةً داخل منازل مخدوميهم ، بعيداً عن أعين العامة ، وهو الأمر الذى لفت الإنتباه بصورة متزايدة فى السنوات الأخيرة . وتشمل القائمة الطويلة حالات سوء الإستخدام التى يرتكبها كلاً من المخدومين ووكالات التخديم ، على حد سواء ، عدة صنوف ، وهى على النحو التالى :

سوء الإستخدام (الإستغلال) الفيزيقى والنفسى والجنسى ، والإحتجاز القسرى داخل مكان العمل ، وعدم دفع الأجور والمرتبات ، وساعات من العمل الممتد دون أيام للراحة (الأجازات) ، وفى الحالات الأسوأ تقع النساء والفتيات – تحديداً – نهباً لحالات العمل القسرى ، أو يكن ضحية الإتجار بهن للعمل قسرياً فى المنازل فى ظل ظروف أقرب إلى العبودية (Swept Under the Rug 15)

ورغم الصعوبات العديدة التى تواجه عملية رصد هذه الإنتهاكات ، نظراً للطبيعة الخاصة لهذا العمل " داخل المنازل " فإن نفس التقرير الصادر عن مرصد حقوق الإنسان ، يتحدث عن ورود آلاف الشكاوى من هذا القبيل ، والتى تتعامل معها سفارات الدول المصدرة لعمالة الخدمة المنزلية (اندونيسيا – سيريلآنكا – الفلبين) فى بلد واحد وهو المملكة العربية السعودية ، حيث تقدر السفارة السيريلانكية وحدها هذه الشكاوى بحوالى ١٥٠ شكوى شهرياً ، من خدم المنازل فى حق مخدوميهم (Ibid 16)

وبشكل أكثر تفصيلاً نجد أن ضحايا الإتجار الأسيويين العاملين فى كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية يتطابقون فى معاناتهم عدة أشكال من سوء المعاملة ، حيث إنهم مجبرون على العمل من ثمانى عشر ساعة إلى عشرين ساعة يومياً ، محبوسين داخل أماكن عملهم (ببوابات تغلق من الخارج) ، ممنوعين من إجراء الإتصالات الهاتفية ، إضافة إلى أنهم لا يتلقون أجراً لقاء عملهم ، وغالباً ما يواجهون عنفاً يومياً ، متحملين لبؤس الحياة ، ومتلقين لكميات غير ملائمة من الطعام . ويستخدم كلاً من المستخدمين ووكالات التخديم التهديد والعنف للإبقاء عليهم محبوسين داخل عذا الفخ " (Ibid17)

ومن واقع شهادات بعض من يعملون فى هذا المجال ، خاصة من النساء والفتيات ، وقد تعرضوا لهذه الإنتهاكات الإجرامية ، والتى قد تصل حد الإتجار بهم نعرض لما يلى :

" تروى سعيدة وهى عاملة منزلية طفلة ، فى الخامسة عشر من العمر ، الدار البيضاء ، المغرب : " حُبست داخل مكتب التوظيف لمدة خمية وأربعين يوماً . كنا أندونيسيات وفلبينيات ، عددنا خمسة وعشرون ، كنا

نحصل على الطعام مرة واحدة يومياً . لم نتمكن من الخروج مطلقاً . قال المكتب أننا ندين له بمبلغ ١٥٠٠ درهم ، أى أجر ثلاثة شهور ، هربت خمس منا ، وإستخدمنا بطانية للهرب من الطابق الثانى ، أُصيبت أربع منا بجروح [18] (http : // woman, alwatanyh.Com)"

وفى حالة أخرى " لقيت الخادمة مصرعها نتيجة إنتحارها بالسم بعدما سئمت من إغتصابها كل ليلة من قِبل أكبر ولدين لأبناء الأسرة التى تعمل لديها وقد كشف خطاب كتبته الخادمة إلى أهلها لتودعهم قبل إنتحارها ، إن ربة المنزل التى كانت تعمل بع كانت على علم بما يجبر أبنائها الخادمة عليه كل ليلة ، وأنها حذرتها إن لم ترضى بالأمر ستلقى بها فى الشارع ، ولأنها فى حاجة إلى النقود التى ترسلها إلى أهلها شهرياً صمتت على الأمر الواقع ، إلا أنها فضلت الإنتحار عندما إقترب موعد عودتها إلى أهلها ، حتى لا يقتلونها إذا علموا بالأمر بعد العودة [19] (Ibid)"

إضافة لما سبق من حالات ، صدر تقرير كامل عن مرصد حقوق الإنسان يتناول حالات الإنتهاك اللاإنسانى التى تتعرض لها العمالة المنزلية (الخدم) فى المملكة العربية السعودية على وجه التحديد ، تحت عنوان بالغ التعبير والدلالة : " كما لو لم أكن إنسان As If Am Not Human " وهو التقرير الذى يحتوى على تنويعة من تلك الإنتهاكات ، والتى تمثل كل حالة مفردة منها مؤشراً على سوء المعاملة الخدم والإتجار بهم ، فما بالنا بوجود بعض الحالات التى تمارس ضدها مجموعة مركبة من تلك الإنتهاكات !؟

وفى هذا الصدد ، وتحت فئة الإنتهاكات السيكولوجية ، والفيزيقية ، والجنسية ، نجد شهادات متعددة لخادمات ، أسيويات تحديداً ، منهم (واتى Wati)

الأندونيسية ، والتى ضُربت وحُرقت ، كما لم تتلق أجراً لقاء عملها لدى مخدوميها لمدة عشر أشهر ،(٢٠ Human Rights watch, July 2008, p: 61).

وهناك (أدلينا Adelina) الفلبينية،التى كانت تُخاطب وتُسب وتُحقردائماً بنعتها بأسماء الحيوانات(Ibid p : 62,21)

كما أن هناك (سيثى Sithy) السيريلانكية ، والتى كانت تقوم بمهمة الكواء – من بين مهام أخرى عديدة – حينما طلب منها سيدها إعداد الشاى ، وحينما تأخرت فى إعداده كى تنهى مهمة الكواء ، قامت سيدتها بكى يدها بالمكواة (Ibid, p : 6422) أضف إلى ذلك ، الحرمان من الطعام (Ibid, p : 66٢٣.) والتحرش الجنسى والإغتصاب من قِبل جميع الذكور فى العاءلة ، الأب والأبناء (Ibid, p : 67-71. 24)

وهناك أيضاً حالات للإستغلال من خلال الأجور المنخفضة وغير العادلة ، وكذا عدم دفع الأجر تماماً لشهور متعددة (Ibid, p : 72-7825)[1].....إلخ

هذه الحالات والشهادات التى بالإمكان متابعتها تفصيلاً من خلال التقرير ، والذى خُصص لرصد أحوال الخدم فى المملكة العربية السعودية ، وذلك على إعتبار أنها أكثر الدول التى تستعين بخدمات هذه الفئة من العمالة ، فضلاً عن كونها أكثر الدول التى تُنتهك فيها حقوق هذه الفئة أيضاً .

د- حالة إنتهاك حقوق خدم المنازل فى ضوء السياقات المجتمعية المحفزة لذلك فى مصر : -

إذا كان لنا أن نتحدث بشأن سياقات مجتمعية محفزة على وقوع مشكلة ما ، فإن إنتهاك حقوق فئة خدم المنازل تحديداً ، لها نصيب وافر من السياقات المجتمعية المحفزة فى مصر ، تتمثل فى ظروف سوسيو – اقتصادية من

ناحيـة ، وقانونيـة مـن ناحيـة أخـرى . فمـن الناحيـة الأولـى – السوسـيو – إقتصادية – نجد أن شرائح اجتماعية عديدة فى مجتمعنا تقع تحت خط الفقر ، وهـى تقـدر وفقـاً لتقـارير اقتصـادية ، محليـة ودوليـة ، بنسـبة ٤٧ % مـن إجمالى الشعب المصرى ، والتى تتحصل على أقل من دولارين يومياً [٢٦تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية] أضـف إلـى ذلـك ، نسـباً مرتفعـة مـن البطالـة ، والتـى تُطـال حتـى الحاصـلين علـى شـهادات جامعيـة ، فمـا بالنـا بالفئـات والشـرائح الأدنـى ، والتـى تعـانى مـن تدنـى مستويات التأهيل ، والذى يدفع بها – فـى الأخر – إلى القبول – اللا إرادى فى معظم الأحيان – بالعمل فى أى مهنـة كانت ، وبشروط مجحفة بحقوقها الإنسانية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، قانونية وتشريعية ، نفاجئ بأن خدم المنازل هى من الفئات – القليلة – المستبعدة من قانون العمل المصرى ، وهو القانون الذى من المفترض أن ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل فى الحقوق والواجبات المتبادلة فيما بينهما .

وفى هذا السياق يبرز التبرير الواهى للإستبعاد ، على إعتبار انهم يقومون بعمل مادى وذى صلة وثيقة بشخص صاحب العمل (أى المخدوم) ومنزله [٢٧: القاضى ٢٠٠٥] ومن ثم ، فإذا كان من المفترض فى القانون أن يكون بمثابة المظلة "الموضوعية " الحامية والمدافعة عن حقوق المواطنين ، دون تمييز ، فـإن قـانون العمـل الحـالى يمـارس تمييـزاً ضـد فئـة تعـد مـن أضـعف فئـات المجتمع ؛ هى فئة خدم المنازل .

هذا وإذا ما كان الإحتكام فى إستبعاد هذه الفئة من مظلة قانون العمل هو الطابع الغالب على عملها أنه مادى ، فإن مادية عمل باقى فئات العمال والحـرفيين الآخـرين لـم تسـتبعدهم مـن نطـاق قـانون العمـل !! وإذا كـان

إستبعادهم هذا – من ناحية أخرى – نابع من خصوصية ما يقومون به من عمل – خصوصية العلاقة بين الخادم والمخدوم – فإن من أهم مهام التشريع أن يُفرد من القوانين ما يناسب خصوصية الأوضاع والعلاقات المختلفة ، فى سياقاتها الاجتماعية ، والاقتصادية ، وكذا الثقافية لأبناء الوطن ، خاصةً فى النطاقات المحيطة بأعمالهم ، طالما أننا نتحدث بشان قانون العمل . هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يكون هذا القانون مابياً لمتطلبات وإحتياجات المجتمع المتغيرة تاريخياً ، بدلاً من أن يكون غيابه – أو تغيبه – محفزاً ومغرياً على المساس بحقوق الآخرين وإنتهاك إنسانيتهم ، دون خوف أو ردع من قاعدة أو قانون بعينه ، يتم الإحتكام إليه . هذا من ناحية قانون العمل وإهماله لهذه الفئة ، ومن ناحية قانون العقوبات ، نجد أن المشرع قد شدد من العقوبة الموقعة على الخادم حال قيامه بجريمة تمس مخدومه ، كالسرقة أو القتل وغيرها ، على إعتبار أن هذا الخادم مطلع عن قُرب على خصوصيات مخدومه وطبيعة علاقاته ومصالحه ، فى حين لم يفرض المشرع نفس العقوبة المشددة على المخدوم حال قيامه بجريمة تمس شخص الخادم ، كالتحرش به أو إغتصابه أو حتى قتله ، ليعتبرها جريمة تعامل بنفس عقوبة الجرينة العادية ، ذلك فى حين أنها لا تعد كذلك ، على إعتبار أن الخادم فى هذه الحالة يتصف بخصوصية معينة فى علاقته بمخدومه ، وهى الخصوصية التى تنبع من طبيعة عمل الخادم فى منزل مخدومه ، ومن ثم إمكان تزايد الإغراء بإرتكاب الجريمة ضده (أى ضدالخادم) من قِبل مخدومه ، وذلك حال وضعنا فى الإعتبار أن الخادم فى هذه الحالة وقد إعتبر نفسه آمناً فى بيت مخدومه ، لا أن يقع فريسة له ، فى ظل ظروف وأوضاع عديدة تسهل وقوع الجريمة ضده .

هـ – جهود منظمات المجتمع المدنى :-

كما ذكرنا سابقا أن قطاع خدم المنازل يفتقر إلى الاهتمام من الدولة، ولكن هناك محاولات من بعض منظمات المجتمع المدني لطرح قضايا النساء في هذا القطاع، ومحاولات وضع آليات لمشاكله وتحسين السياسات الحاكمة له، وفى إطار العمل لتحسين أوضاع عاملات المنازل نورد الجهود الوطنية والمؤسسات الأهلية التي قامت لتحسين السياسات الخاصة بهن .

المجهودات الوطنية :

شهد عام ٢٠٠٩ نشاط ملحوظ وحوار مجتمعي فيما بين العديد من الأطراف الحكومية وغير الحكومية من أجل تعزيز حقوق العمال المنزلين وتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية في مصر. وقد أسفرت تلك المجهودات إلي تحقق نتائج ملموسة خلال وقت قصير نسبيا من العمل على حل المشكلة نسبة لغيابها عن مائدة الحوار المجتمعي سنوات قاربت المائة ، حيث نجد أن أخر قرار متعلق بعاملات المنازل في مصر صدر عام ١٩١٦وفيما يلي رصد لأهم المبادرات والمجهودات المبذولة للعمل علي قضية العمل المنزلي في مصر:

١- وزارة القوي العاملة والهجرة:

بالرغم من إستثناء العاملين بالمنازل من قانون العمل الموحد رقم ١٢ – لسنة ٢٠٠٣ وجميع قوانين العمل السابقة له ، إلا انه في إطار تنظيم التشريعات العمالية العربية قامت منظمة العمل العربية / بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني بإصدار واعتماد دليل التصنيف العربي المعياري للمهن سنة ٢٠٠٨ الذي يحتوى على تعريفات وتصنيفات لمختلف المهن

الموجودة في المجتمعات العربية وقد اعتمدت مصر هذا التقرير كدليل للتصنيف المهني في مصر – ونظراً لوجود تصنيف مهنى لعاملات المنازل في بعض الدول العربية في قطاع العاملين في المهن الأولية – فقط أدرجت هذه المهن تلقائيا في الدليل المصري . وبناء على ما سبق قامت وزارة القوى العاملة بإصدار (٨) معايير لقياس المهارة لمهن متعلقة بالعمل المنزلي و هى:

١– العاملون في رعاية الطفل – جليسة أطفال – تقوم بالإعتناء بالأطفال فى غياب الأهل

٢– المعاونون في المنازل – معاون منزلي– يعاون فى تنظيف المنزل .

٣– منظف منازل – يقوم بتنظيف المنزل وحجراته بشكل كامل .

٤– الطهاة – الطباخون: ويطهون الطعام فى الفنادق والمطاعم والمستشفيات والمنازل الخاصة وغيرها من

٥– العاملون بالخدمة الشخصية – جليسة مرضى (مساعد صحي منازل يقوم بتقديم العناية في المنزل لأشخاص كالمصابين بمرض جسدي أو أمراض الشيخوخة، وتطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية.

٦– معاون رعاية / عجزة ومسنيين – يعمل تحت إشراف مديردار الرعاية ويقوم بالاعتناء بالعجزة والمسنين ، وتطبيق إجراءات وتعليمات السلامة والصحة المهنية والعامة.

٧– معاون تمريض – يعمل تحت إشراف الممرض ويقوم بمهام بسيطة لمساعدة الأطباء والممرضين في رعاية المرضى في المنازل والمستشفيات ، وتطبيق إجراءات وتعليمات السلامة والصحة المهنية والعامة.

٨- معاون ذوى إحتياجات خاصة – يعمل تحت إشراف المختص ويقوم بالاعتناء بذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات الرعاية والمساعدة في تطبيق البرامج المعدة لتحسين قدراتهم وتسهيل اندماجهم في المجتمع، وتعبئة نماذج العمل، وتطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية والعامة.

وباعتماد هذه المعايير بقرار من وزير العمل تكون الخطوة الأولى لوضع آلية للتدريب والتأهيل المهني وهو احد الحقوق الأساسية للعمل. وبها تحصل على تدريبات مهنية وفقا للتخصص بالإضافة إلى حصول العاملة على شهادة معتمدة من وزارة القوى العاملة بعد اجتيازها الاختبارات المقررة ويتم تحديد مستواها.

٢ –المجلس القومي للطفولة والأمومة:

بادر المجلس القومي للطفولة والأمومة من خلال وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في تبني "مبادرة العمل اللائق لعمال وعاملات المنازل لاسيما الأطفال والنساء/ الأمهات والفتيات" في إبريل ٢٠١١، بالشراكة مع مجموعة عمل وطنية تضم في عضويتها وزارة القوي العاملة ، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الإتجار بالبشر المنظمة الدولية للهجرة ، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة ، والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة ، ومؤسسة قضايا المرأة المصرية.

تناولت المبادرة قضية عاملات وعمال المنازل من منظور مكافحة الإتجار بالبشر، وتم العمل عليها خلال عام كامل وارتكزت علي أربعة محاور رئيسية ، وهي محور: رصد التشريعات الوطنية والدولية والدراسات والبحوث ذات الصلة ، ومحور: رصد الإشكاليات والثغرات المتعلقة بالعمالة المنزلية

، ومحور: وضع تصور لمعالجة التراخي في إنفاذ الحقوق والتشريعات ، ومحور: رفع الوعي وتنشيط آليات الإبلاغ.

وكان من أهم المخرجات إعداد فريق العمل لمسودة عقد عمل نموذجي لتنظيم العمالة المنزلية ، واقتراح مسودة تعديل تشريعي لقانون العمل الموحدة ليتضمن هذه الفئة ، ومن حُسن الطالع أن المبادرة تزامنت مع حدث هام آلا وهو إعتماد منظمة العمل الدولية للصك ١٨٩ في يونيو ٢٠١١ ، والتي ترتكز علي إحترام وتعزيز حقوق الإنسان والطفل الواردة في مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلي وجه الخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وبروتوكول باليرمو، وإتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين ، وتُعرف الإتفاقية تدابير تمتع العمال المنزليون بالعمل المنزلي اللائق ، وظروف المعيشة اللائقة التي تحترم كرامتهم وحريتهم ، وتُوجب علي الدول الأطراف حماية وعدم الإساءة لعمال المنازل المحليون والمهاجرون ، وضمان المساواة وعدم التمييز، وتحدد الاتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام ، وشروط وظروف الاستخدام ، وحرية الإقامة ، وتدابير تغطية الحد الأدنى من الأجور، وفترات وسُبل دفع الأجور، والضمان الاجتماعي ، وإتاحة الخدمات القانونية والقضائية ، وآليات تسوية المنازعات لعمال وعاملات المنازل ، وتتضمن أيضاً آليات الشكاوي.

٣- تحالف حقوق عاملات المنازل:

هو مشروع إقليمي ينفذ في ثلاث دول وهي الأردن – لبنان – مصر ومدخله الأساسي هو العمل علي تعديل التشريعات الخاصة بالعمالة المنزلية لحمايتها من الدخول في إطار جرائم الاتجار بالبشر وقد جاء هذا المشروع

للحد من الإنتهاكات التي تتعرض لها خادمات المنازل خصوصا المهاجرات والتي رصدتها المنظمات الدولية.

ويسعي التحالف إلي محاربة إنتهاك حقوق عاملات المنازل ، من خلال إعداد برامج توفر المساعدة القانونية والاجتماعية لهن ، وشملهن في مظلة قانون العمل ، وتغيير الأفكار النمطية المتعلقة بعملهن من خلال:

بناء تحالفات قوية من الأطراف المعنية المختلفة تؤمن بحقوق العمالة الوافدة، تعزيز التشريعات المتعلقة بالعمالة الوافدة والتشريعات المناهضة للإتجار بالأشخاص، وإنفاذ القوانين المتعلقة به ، حماية النساء اللاتي يتعرضن لشتّى أشكال العنف بسبب عملهن في هذه المهنة و تحسين فهم ورؤية المجتمعات العربية لمهنة خادمات المنازل .

وقد قامت مؤسسة قضايا المرأة المصرية ، وملتقى الهيئات لتنمية المرأة بتنفيذ المشروع في مصر بإنشاء وتنسيق لجنة وطنية من الأطراف المختلفة ، وإنشاء لجنة قانونية لصياغة مقترح قانون متكامل خاص بعاملات المنازل .وإنشاء الخط الساخن لاستقبال الشكاوى بالإضافة إلى بناء قدرات الجمعيات الأهلية المشاركة في اللجنة الوطنية على تقديم الدعم القانوني والنفسي للعاملات.

وقد قام التحالف بصياغة مقترح لقانون خاص بعاملات المنازل على أن يتم مراجعته وفقا للمعايير الدولية .

٤- مشروع تحسين السياسات العامة للدفاع عن حقوق عاملات المنازل في مصر:

وهومشروع نفذته كلاً من مؤسسة الشهاب للتطويروالتنمية والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين.وقد إستهدف المشروع ملائمة القوانين المحلية مع الإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق النساء وبحقوق العاملات ،والتي وقعت عليها مصر–على سبيل المثال – إتفاقية السيداو وإتفاقية حقوق الطفل وإتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالحق في التنظيم، وتمكين النساء العاملات في المنازل من عمل مباردة تحمى حقوقهم وتقدم لهم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ورفع وعيهم القانوني.

وقد حقق المشروع عدد من النتائج أهمها:

١– إصدار أول دراسة علمية عن عاملات المنازل فى مصر

بعنوان :عاملات المنازل الخصائص والمشكلات.

٢– فتح حوار مجتمعي مع الأطراف المعنية (حكومية –غير حكومية – هيئات دولية – ممثلي النقابات) عن وضع عاملات المنازل في مصر.

٣– تقديم الدعم الفني وتمكين مجموعة من عاملات المنازل من تأسيس أول جمعية أهلية معنية بالعاملين بالمنازل في مصر وإشهارها باسم (معاونون لرعاية العاملين بالمنازل وأسرهم).

٤– إصدار ورقة سياسات حماية . تحتوى على مقترحات لتعديل تشريعي فى قانون العمل – التأمينات الاجتماعية – التأمين الصحي (مرفقة).

٥– صدور فتوى قانونية من هيئة التأمينات بجواز التأمين على عاملات المنازل ضمن القانون ١١٢ للعمالة الغير منتظمة.

٥- مشروع تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعاملات المنازل:

وتنفذه الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (EAESR)وبدأ تنفيذه في نوفمبر ٢٠١٢ لمدة عامين ونصف لتدريب وتأهيل ٥٠٠ عاملة بناء على معايير قياس المهارة التي صدرت عن المشروع السابق وتغيير الرؤية المجتمعية لمهنة العمل المنزلي من خلال التسويق لفكرة التعاقد مع العاملات ، و تقديم الدعم الفني لجمعة معاونون ، بالإضافة إلى تقديم الدعم القانوني للعاملات في الحالات المرتبطة بالإنتهاك لحقوق العمل (٢٨ينب٢٠١٢ ص ص ١٣-١٨) .

ثالثاً- الجانب التطبيقى للدراسة :

أ- عرض النتائج المستخلصة من المقابلات التي أُجريت مع مسؤولي الجمعيات عينة الدراسة :-

يجدر بالذكر أن دليلآ للمقابلة قد صيغ لغرض الوقوف على رؤية وموقف منظمات المجتمع المدنى من قضية إنتهاكات حقوق العاملات فى خدمة المنازل ، وبالفعل تم تطبيق هذا الدليل على مسؤولى ثلاثة جمعيات غير الحكومية عاملة فى مجال حقوق الإنسان وهى (مؤسسة المرأة الجديدة وتمثلها الأستاذة مى صالح عضو مجلس أمناء المؤسسة ، المنظمة المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتمثلها الأستاذة زينب خيررئيس مجلس إدارة الجمعية ، جمعية النشاط النسائى برئاسة الأستاذة هدى عوض رئيس مجلس إدارة الجمعية) وقد تم تفريغ النتائج وفقاً للمحاورالأساسية التى تضمنها دليل المقابلة وهى كالتالى :

المحور الأول :

– العوامل المؤدية إلى إنتشار ظاهرة عاملات خدمة المنازل ، والأسباب التى تقف وراء إنتهاكات حقوقهن ، وأنواع الإنتهاكات التى يتعرضن لها عاملات خدمة المنازل فى مصر .

١– أكد مسؤولى الجمعيات أن أهم الأسباب التى تدفع بالنساء إلى العمل بخدمة المنازل يتمثل فى الأحوال المعيشية الصعبة وسوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة ، بالإضافة إلى تخلى الزوج – الأب – عن مسؤلياته تجاه أسرته مما ينتج عنه حدوث الطلاق ، وفى بعض الأحوال مرض الزوج أو وفاته . فتصبح المرأة وهى غير متعلمة ولا تجيد القراءة والكتابة عاملة بخدمة المنازل معتمدة فى ذلك على طاقتها الجسدية وذلك لتوفير متطلبات أسرتها .

٢– أوضحت نتائج المقابلات مع مسؤلى الجمعيات أن أغلب النساء اللاتى تعملن فى خدمة المنازل سيدات بسطاء ، أجبرتهن ظروفهن الصعبة على العمل بخدمة المنازل ، حيث تتقاضى العاملة يومياً متوسط أجر ٢٠٠ جنيه مصرى فى مقابل تنظيف المنزل لمدة يوم ، فى حين تحصل عاملة المنزل التى تعمل فى مكتب التخديم على يومية تتراوح ما بين ٣٠٠ و٥٠٠جنية مصرى ، بحسب مكان ونوعية الأسرة التى تعمل لديها ، أما العاملة التى تذهب فى مواعيد محددة يومياً ، يصل أجرها حتى ٣٠٠٠ جنية كحد أدنى ، والمقيمة فيكون أجرها ٣٥٠٠ جنية فأكثر، ويتوقف أجر العاملة بالمنزل على عدة عوامل ، منها الأعمال التى تجيدها ، ساعات العمل التى تقضيها ، ومستوى الأسرة التى تعمل لديها ، ومكان سكنها . وكلهن يعملن لمساعدة أسرهن وتلبية متطلباتم المادية .

٣- أسفرت نتائج المقابلات عن وجود حزمة من الأسباب لا نستطيع الفصل بينهم والتى تقف وراء وقوع إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل فى مصر منها – غياب الوعى بحقوقهن وبمعرفة مهام العمال المنزلية – غياب القانون ويعلم هذا أصحاب العمل – الصورة الذهنية السلبية والتى قد يُصدرها الإعلام عن عاملات خدمة المنازل – الإستغلال من جانب صاحب العمل عند خلط الأدوار المنزلية فيما يتعلق بقيام عاملة الخدمة المنزلية بكل الأعمال المنزلية.

٤- وعن أنواع الإنتهاكات التى قد يتعرضن لها العاملات فى خدمة المنازل . فحسب ما ورد على لسان مسؤولى الجمعيات تتمثل فى إنتهاكات معنوية ذات الأثر النفسى السئ مثل الإهانات والإساءة اللفظية والنظرة الدونية من قِبل المخدومين بالإضافة إلى إنتهاكات مادية تتعلق بعدم دفع أو إنقاص الأجرالذى قد تم الإتفاق علية نظيرأداء العاملة الخدمة المنزلية المطلوبة ، فضلاً عن إنتهاكات صحية يندرج معظمها تحت الإصابات المختلفة مثل إصابات العظام والعمود الفقرى ، أعراض الجهاز التنفسى ، حساسية الصدر.

المحور الثانى :

– الوسائل المتبعة للتعرف على الإنتهاكات التى تتعرض لها عاملات خدمة المنازل ، ودور الجمعيات غير الحكومية (الحقوقية) فى التصدى لظاهرة إنتهاكات حقوق عاملات خدمة المنازل .

١- تتعرف الجمعيات على الإنتهاكات التى قد تتعرض لها عاملات خدمة المنازل بواسطة العاملة نفسها . حيث تأتى العاملة إلى الجمعية وتخبرالمسؤول بما تعرضت له من إنتهاكات .

٢- عن طريق فريق الرصد الخاص بالجمعية من خلال متابعته لأماكن تشغيل عاملات المنازل ، أو متابعة ما قد ينشر فى وسائل الإعلام بهذا الشأن .

٣- من خلال العمل التشاركى بين الجمعيات .

٤- تقوم الجمعيات بتقديم برامج توعوية للعاملات فى خدمة المنازل مثل – برنامج حقى وحقك – التى قدمته الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية برئاسة السيدة زينب خير . هذا بالإضافة إلى إدخالهن فى برامج تدريبية أخرى تتعلق بإنتهاج مجموعة من المعايير للأعمال المنزلية خاصة بعاملات المنازل تم إعتمادة من قِبل وزارة التضامن ، وبعد الإنتهاء من البرنامج يتم قياس إختبار المهارة لتلك العاملات .

٥- يتم العمل فى ملف عاملات خدمة المنازل بالتعاون المشترك بين الجمعيات مثل جمعيتى النشاط النسائى والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج التوظيف للعاملات .

المحور الثالث :

– الآليات المتبعة لحصول عاملات خدمة المنازل على حقوقهن المنتهكة ، والوضع القانونى لهن فى مصر ، والقوانين التى تتعاطى مع هذه الإنتهاكات.

١- تتدخل الجمعية لحل المشكلات التى قد تتعرض لها عاملات خدمة المنازل وتطرح بعض الحلول لتختار العاملة منها إما الحديث مع صاحب العمل والتوفيق بينهما لحصولها على حقوقها ، وإما عدم الرجوع ثانية للعمل

، وفى كافة الأحوال تقف الجمعية بجانب العاملة حتى تأخذ حقوقها المادية كاملة .

٢- فى حالة إختيارالعاملة عدم الرجوع لنفس العمل ثانية توفر الجمعية لها عملاً آخر عن طريق وزارة التضامن الاجتماعى ، حيث تعمل الجمعيات كوسطاء لتوفير العاملات للأسر، وذلك لمساعدة العاملات فى إيجاد العمل ومساعدة ربة المنزل فى إيجاد من يعاونها فى مقابل أجر مناسب يرضى الطرفين .

٣- وأسفرت نتائج المقابلات تأكيد مسؤولى الجمعيات على أنه لابد من الإعتراف أن عاملات خدمة المنازل لا يعملن وفقاً لعقود ، ومن ثم لا يخضعن لتنظيم قانون العمل أو مظلة التأمينات الاجتماعية ، رغم أن حجمهن فى القطاع غير الرسمى فى تزايد مستمر .

٤- إتفق مسؤولى الجمعيات على أنه فى سياق عمل تأمينات لعاملات خدمة المنازل إشترطت هيئة التأمينات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن بأن يُكتب بالبطاقة عاملة منزل ، وهو ما تنفر منه السيدات العاملات بهذه المهنة نظراً للنظرة الدونية التى ينظر بها المجتمع لهذه الفئة ، وبالطبع هذا نتيجة ثقافة تم توارثها ، وقانون يكرس لذلك منذ عام ١٩٥٢ ، فجميع قوانين العمل منذ ذلك التاريخ تستبعد وتستثنى عاملات المنازل بنص قانونى

٥- عاملات الخدمة المنزلية مستثنيات من قانون العمل الحالى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بحكم كونهن عمالة غير منتظمة ، وكذلك مستثنيات من مشروع قانون العمل الجديد الذى يناقشه البرلمان ، إذ يستثنى المشروع – مهنة العمل المنزلى – رغم إعتراف إتفاقيات العمل الدولية بها !! وأهمها إتفاقية (العمل اللائق للعمال المنزليين) رقم ١٨٩ لعام ٢٠١١ . حيث

تتضمن الإتفاقية المشار إليها على تمتع العمال المنزليين بالحقوق الأساسية التى يتمتع بها أى عامل آخر ، بما فى ذلك ساعات عمل مناسبة ، وراحة أسبوعية ، غير أن مصر لم تصدق على الإتفاقية ولم تنضم إليها حتى الآن !!

٦- أكد مسؤولى الجمعيات أن ما يقرب من ٩٠% ممن يعملون فى مجال الخدمة المنزلية يتعرضون لصور من الإنتهاكات المختلفة ، ولكن لا يفصحون عنها وإذا تم الإفصاح لا تُسجل هذه الإنتهاكات ، ولذا لا يوجد حصر أو إحصائية بهذا الشأن وذلك لأن هذة القضية تعد من القضايا ذات الطبيعة الخاصة . -

ب- عرض النتائج المستخلصة من المقابلات التي أُجريت مع عاملات خدمة المنازل عينة الدراسة :-

نقطة منهجية :

لا شك أن كثيراً من البيوت لا تخلو من عاملات خدمة المنازل ، يُبذلن ما بوسعهن لأداء المهمة المطلوبة منهن بنجاح ، ولكن تظل ثقافة التعامل معهن ، ونظرة المجتمع لهن محل تساؤلات ، ولذلك قامت الباحثة بإجراء دليل مقابلة شبه مقننة مع عينة من عاملات خدمة المنازل ، لرصد حكايات من أرض الواقع لعاملات خدمة منازل تعرضن لظروف قاسية ومشكلات وعقبات مررن بها ، ولصعوبة الحصول على عينة من عاملات خدمة المنازل نظراً لما لهذه المهنة من طبيعة خاصة فقد تم الإستعانة فى هذا الشأن بالجمعيات الثلاثة عينة الدراسة لتوفير بعض العاملات بخدمة المنازل لتمثل عينة للدراسة وذلك بعد موافقة العاملات على إجراء المقابلات

، لتصبح عينة الدراسة ١٢ عاملة فى مجال خدمة المنازل تم تطبيق دليل المقابلة عليهن وذلك وفقاً للمحاور التالية :

- المحور الأول :البيانات الأساسية

جدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
٢٠- ٣٠	٦	٥٠ %
٣٠-٤٠	٤	33.3%
٤٠- ٥٥	٢	١٦ %
المجموع	١٢	%١٠٠

يتضح من قراءة الجدول ان ٦ من أفراد العينة يقعن فى الفئة العمرية من٢٠ حتى ٣٠ سنة بنسبة ٥٠ %،وبذلك يكن فى مقتبل العمر حيث ينتمين إلى فئة الشباب والباحثين عن العمل والأكثر نشاطاً ، بينما ٤ من أفراد العينة يقعن فى الفئة العمرية من ٣٠ حتى ٤٠ سنة بنسبة ٣٣.٣% وهن فى هذه المرحلة يكن أكثر نضجاً من ذى قبل ، فى حين كانت ٢ من افراد العينة يقعن ضمن الفئة العمرية من ٤٠ حتى ٥٥ سنة بنسبة ١٦% وما زلن يعملن ومحملين بالخبرات الحياتية المختلفة .

جدول رقم (٢) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
متزوجات	٦	% ٥٠
مطلقات	٣	% ٢٥
أرامل	٢	% ١٦
أنسات	١	% ٨.٣
المجموع	١٢	% ١٠٠

يوضح الجدول السابق أن ٦ من أفراد العينة متزوجات بنسبة ٥٠% ولذلك يعملن بإستمرار لتلبية إحتياجات أسرهن فى ظل أوضاع معيشية صعبة وعدم وجود دورفعال للزوج فى ظل هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة ، فى حين كانت هناك ٣ من أفراد العينة مطلقات بنسبة ٢٥%، وبالطبع لديهن أبناء وليس للأب دور مؤثر فى حياتهم فيما يتعلق بتحمل مسؤلياته تجاه أبنائه ، ولذلك تقوم الأم بهذا الدور وتدفعها هذه الأحوال المعيشية الصعبة للعمل فى خدمة المنازل ، فى حين كانت ضمن أفراد العينة ٢ أرامل بنسبة ١٦% ومازلن يعملن لمساعدة أسرهن وتحمل أعباء المعيشة وذلك منذ وفاة الزوج ، وأخيراً نجد ١ من أفراد العينة أنسة بنسبة ٨.٣%،وهى ما زالت فى المرحلة الجامعية وتعمل فى خدمة المنازل حتى تستطيع تدبير نفقات تعليمها الجامعى حيث أنها تنتمى لأسرة غير قادرة على تحمل نفقات التعليم .

جدول رقم (٣) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرارات	النسبة المئوية
من٢-٣	٩	% ٧٥
من ٤-٦	٢	% ١٦
لا يوجد	١	% ٨.٣
المجموع	١٢	% ١٠٠

أسفرت نتائج المقابلة أن ٩ من أفراد العينة بنسبة ٧٥% لديهن من ٢ إلى ٣ أبناء ، بينما ٢ من أفراد العينة بنسبة ١٦% لديهن من ٤-٦ أبناء ، وأخيراً ١ من أفراد العينة بنسبة ٨.٣% ليس لديها أبناء ، ومن الملاحظ إتفاق بيانات هذا الجدول مع بيانات الجداول السابق عن الحالة الاجتماعية لأفراد العينة هذا فضلاً عن الأسباب التى تكمن وراء إنخراط النساء فى العمل بخدمة المنازل . وذلك بإستثناء واحدة من العاملات أفراد العينة الغير متزوجة والتى تختلف الأسباب عندها حيث انها تعمل بخدمة المنازل لمساعدة نفسها وتوفير نفقاتها الشخصية والتعليمية .

المستوى التعليمى – أكدت عينة الدراسة ممن طُبق عليهن دليل المقابلة أنهن أميات لا يجيدون القراءة والكتابة ، بإستثناء واحدة تتعلم وما زالت فى المرحلة الجامعية .

بلد المنشأ – أجمع كل أفراد عينة الدراسة أنهم أتوا من محافظات مختلفة أغلبها مناطق ريفية .٢٠ من محافظة المنوفية ، ٦ من محافظة الفيوم ، ٣ من محافظة الشرقية ، واحدة من محافظة الجيزة .

بداية سن العمل – أقر أفراد العينة مزاولة مهنة العمل المنزلى منذ وقت مبكر، وأن بداية العمل المنزلى لديهن كان فى سن العشرين . بينما واحدة بدأت العمل فى سن السادسة عشر .

السكن – أجمع أفراد العينة على أنهم يسكنون خارج مكان العمل حيث يستأجرون مكاناً للإقامة مع أسرهم .

- المحور الثانى :

الأسباب والعوامل التى تقف وراء العمل فى خدمة المنازل وكيفية الحصول عليه :

١- أقرت عاملات خدمة المنازل أفراد العينة المتزوجات والمطلقات ممن جرى مقابلاتهن أن السبب الرئيسى الذى يقف وراء إمتهانهن مهنة الخدمة المنزلية هو الزوج ، وحسب ما ذكرن أن الزوج لا يعمل ، وأنه شخص لا يمكن الإعتماد عليه ، ولا يمكن أن يتحمل الأعباء الأسرية ومسؤولية الأسرة ، ولذلك قُمن بالنزول إلى العمل حتى يتم توفير إحتياجات أسرهن ، بينما الأرامل من أفراد العينة ذكرن أن السبب وراء العمل فى الخدمة المنزلية هو وفاة الزوج ، وعدم وجود المقدرة المادية لتوفير إحتياجات أسرهن ، ولذا عملن بالخدمة المنزلية لإعالة أسرهن ، وإستكمال تعليم أبنائهن ، وكان تحقيق الطموح وبلوغ الهدف هو العامل الأساسى لدى عاملة غير متزوجة حيث أن أسرتها غير قادرة ماديا للصرف على تعليمها ، ومن ثم فقد لجأت

للعمل المنزلى حتى تستطيع إستكمال دراستها الثانوية والجامعية – حيث أنها كانت تعمل منذ المرحلة الثانوية –

٢- **وعن كيفية الحصول على العمل** فى خدمة المنازل ذكرن أفراد العينة أنهن يحصلن على العمل بواسطة الجمعيات غير الحكومية ، والتى تعمل فى مساعدة عاملات الخدمة المنزلية وذلك بتوفير عمل لهن حيث تقوم الجمعية بدور الوسيط بين العاملات وأصحاب المنازل .

٣- **وفيما يتعلق بأوقات وساعات العمل** أقرت أفراد العينة أنهن قد يعملن يومياً إذا ما توافر العمل لتدبير نفقات المعيشة ، وفى الأيام التى لا يتوافرفيها العمل يجلسن بمنازلهن مع أسرهن . وعن ساعات العمل أكدن أفراد العينة ممن جرت مقابلاتهن أنهن يعملن لساعات عمل طويلة تتراوح ما بين ١٠ ساعات و١٢ ساعة فى يوم العمل بشكل متواصل ، وأنهن يظلوا يعملن حتى الإنتهاء من كل الأعمال المنزلية المطلوبة منهن ، وفى تلك الأوقات يتم تقديم طعام لهن ، بعضهن قد يأكلن والبعض الآخرلا يأكلن وقت العمل ويقمن بأخذ الطعام لأسرهن ، وعن الأجر الخاص بالعمل أقر أفراد العينة أنهن غير راضين عن الأجر نظير الخدمة المنزلية وأنه لا يكفى لتلبية إحتياجات أسرهن ولكن فى ذات الوقت (راضين باالللى قسمه ربنا من رزق – الحمد لله –)

- المحور الثالث :

المخاطر والإنتهاكات التى يمكن أن تتعرضن لها العاملات فى خدمة المنازل.

١- أكد ٢ من أفراد العينة تعرضهن لحوادث أثناء عملهن بخدمة المنازل تمثلت فى إصاباتهن (الإنزلاق الغضروفى – ضعف أعصاب اليدين – وذلك كان نتيجة حمل أشياء ثقيلة أثناء تأديتهن لأعمال الخدمة المنزلية ، وكما ذكرن (اللى كنا بنشتغل عندهم معمللناش حاجة) مما أدى إلى سوء أحوالهن الاقتصادية نظراً لعدم مقدرتهن على العمل نتيجة إصابتهن ، مما دفع ببعض الجمعيات –على سبيل المثال – جمعية النشاط النسائى ، والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى مساعدة هذة العاملتان وذلك بإلحاقهن بالعمل فى وظيفة – دادة – داخل الجمعية نظراً لظروفهم الصحية السيئة ، وبوجه عامة أكدن أفراد العينة على تعرضهن لبعض المخاطر والتى يندرج أغلبها تحت إصابات العظام ، والعمود الفقرى ، بسبب رفع الأحمال الثقيلة ، وبحسب قول أحدهما (أناجالى وجع فى ضهرى لما شيلت ترابيزة السفرة لوحدى عشان أنضف تحتها ، وفى الوقت دة حسيت بوجع جامد ، وكملت شغلى عادى بس تانى يوم معرفتش اتحرك رحت للدكتور وقالى مشتغلش تانى) هذا فضلآ عن الجروح المختلفة ، وأمراض الجهاز التنفسى ، وحساسية الصدر الناتجة عن إستعمال المنظفات وإستنشاق الكيماويات .

٢- أجمع أفراد العينة على أنه فى حال تعرضهن للمخاطر السابق ذكرها لا تقدم لهن أى رعاية صحية من قِبل صاحب العمل ، وفى النهاية يتوقف أمر علاجهن على ضميرصاحب العمل ، لاسيما لا يوجد بينهما علاقة عمل أو عقد قانونى ، ولا تمتلك العاملة تأمين صحى أو اجتماعى فى حالة العجز الكلى أو الجزئى .

٣- أكدن أفراد العينة ممن جرى مقابلاتهن تعرضهن فى بعض الأحيان لنوعية من الإنتهاكات المعنوية حيث تتمثل فى سوء المعاملة ، والنظرة الدونية ، والعنف اللفظى ، والجسدى ، والإتهام بالسرقة من قبل صاحب العمل ، ولم تذكرأياً من أفراد العينة تعرضهن لحوادث التحرش أو الإعتداء الجنسى وتم التركيز على رصد تلك الإنتهاكات السابق ذكرها ، هذا فضلاً عن الإنتهاكات المادية مثل عدم دفع صاحب العمل لهن ما قد تم الإتفاق عليه من أجر، وأكدن على أنهن ما زلن يعملن رغم كل ما يتعرضن له ، وهذا أيضاً ما أقرته السيدة هدى عوض رئيس جمعية النشاط النسائى .

- المحور الرابع :

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للعاملات فى خدمة المنازل .

١- أجمع أفراد العينة على معرفتهن بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والقانونية قائلين (أنا عارفة ايه اللى ليا وأيه اللى عليا)- ووفقاً لما ذكرن أنهن يعلمن جيداً ما يجب أن يفعلوه وما يجب أن يحصلوا عليه لأن من بين بينهن من تم تدريبهن ضمن برامج ودورات توعوية نظمتها الجمعيات غير الحكومية - جمعية النشاط النسائى ، والجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - لمعرفة العاملات بخدمة المنازل بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والقانونية .

٢- أقرأفراد العينة ممن تم مقابلاتهن أنهن لا يعملن وفق عقود ، ولا يوجد أى عقود عمل بينهم وبين صاحب العمل ، وأنهن يتقاضين أجرهن باليوم نظير الإتفاق على القيام بكل العمال المنزلية .

٣- أكدن أفراد العينة بمعرفتهن بعدم إعتراف الدولة بهن أى بكل من يعمل فى مجال الخدمة المنزلية ولا توجد له حماية قانونية و اجتماعية وحتى صحية.

التوصيات :

تتلخص توصيات الدراسة فى النقاط التالية :

١- ضرورة إجراء البحوث الميدانية التى تتناول هذه الظاهرة / الجريمة بقدرأكبر من الشمول والعمق ، وذلك بهدف التعرف على حجمها، ونوعية الإنتهاكات المرتكبة، فضلآ عن ظروف وقوعها،بين الخادم والمخدوم .

٢- معالجة القصور التشريعى المتعلق بأمر هذه الفئة من حيث الإستبعاد من قانون العمل الحالى ، بحيث تُفرد لهم القوانين التى تُراعى خصوصية أوضاعهم المهنية ، والتى سبق لنا تناولها تفصيلآ .

٣- والتوصية بعيدة المدى تتعلق بضرورة المعالجة الجذرية لأحوال شرائح وفئات غالبة فى مجتمعنا المصرى ، الذين يقعون فى دائرة الفقر ، سواء تحت مستوى الفقر أو فوق هذا المستوى بقليل ، إن إصلاح أوضاعهم فيه إصلاح لمعظم المشكلات والأزمات الراهنة والمستقبلية ، وهو حق أصيل فى مجتمعهم باعتبارهم مواطنين لهم حقوق عديدة ، أهمها العيش بكرامة .

المراجع

(١)https://www.youm7.com تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢

(٢) http:www.ilo.org/public/arpro/Beirut/index.Htm تـــم الإطـــلاع بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢

(٣) https://www.dw.com تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢

(٤)- International labor office ending forced labor by 2030: a review of policies and programs, Geneva: ilo,2018, p.3.

(5)- Swept Under the Rug: Abuses against Domestic Workers Around the World , Human Rights Watch, July 2006, p: 28 .

(٦) مكتب العمل الدولى ، العمل اللائق للعمال المنزليين ، التقرير الرابع (١) مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٩٩ ، جنيف ٢٠١٠ ص ٢٦ .

(٧) محمد محمد القطب ، خصوصية التنظيم القانونى لعمل المرأة فى مجال الخدمة المنزلية ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد الرابع والثلاثون ، الجزء الأول ١٤٤١ هـ- ٢٠١٩ م ، ص ٤٦١ .

(٨) ، المرجع السابق ص ٤٥١ .

(٩)- https://www.albawabhnews.com/271 2017 تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٥

(١٠)- https://www.albawabhnews.com/271 2017 المرجع السابق .تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٥

(١١)- https://www.almasryalyoum.com/news/details/479262010 تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٨

(١٢)- نادية حليم ، زينب خير وآخرون ، عاملات المنازل فى مصر ، الخصائص – المشكلات – الحلول ، الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية ، ٢٠١٠ .

(١٣)- محمد محمد العبيدى ، وعبدالله الخليفة ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمجرافية للاسر المستخدمة للعمالة النسائية والمنزلية- دراسة ميدانية٢٠٠٧

https://www.alukah.net/social/0/1035/. تـم الإطـلاع بتـاريخ ٢٠٢١/٤/٢

(١٤)- https://www.alarabiya.net/articles/2004/10/19/7257.html 2004 تم الإطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ .

(15) Swept Under The Rug, (op. Cit), P:1.
(16)- Ibid, P:3.
(17)- Ibid, P:28.
(18)- http://woman,alwatanyh.com P:2.
(19)-ibid, pp: 2-3
(20) - As If Am Not Human: Abuses against Asian Domestic Workers in Saudi Arabia, Human Rights watch, July 2008, p: 61.
(21)- Ibid, p : 62 .
(22)- Ibid, p: 64.
(23)- Ibid, p : 66 .
(24)- Ibid, p : 67-71 .
(25)- Ibid, p : 72-78 .

(٢٦)- أنظرتقريـر الاتجاهـات الاقتصـادية والاسـتراتيجية ، مركـز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٢٣ – ١٣٣.

World Bank, World Development Indicators 2007, pp: 60-62, أنظر تقرير البنك الدولى 66-68

(٢٧) – أنظر: القاضـى حسين عبد اللطيف حمدان ، قانون العمل (دراسـة مقارنـة) ، منشورات الحلبى الحقوقية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٥٣ – ١٦٠.

(٢٨)- زينب خير ، النساء فى قطاع العمل غير الرسمى فى مصر ، مؤسسة المرأة الجديدة ، نوفمبر ٢٠١٢ ص ص ١٣- ١٨.